

صفة من تقبل روايته وما يتعلق بذلك من الجرح والتعديل

شروط الراوي وقبوله

بما أن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلنا عن طريق الرواة، فهم الركيزة الأولى في معرفة صحة الحديث، أو عدم صحته، لذلك اهتم علماء الحديث بالرواة، وشرطوا لقبول روايتهم شروطا دقيقة محكمة تدل على بُعد نظرهم وسداد تفكيرهم، وجودة طريقتهم.

وهذه الشروط التي اشترطوها في الراوي، والشروط الأخرى التي اشترطوها لقبول الحديث والأخبار، لم تتوصل إليها أي ملة من الملة، حتى في هذا العصر الذي يصفه أصحابه بالمنهجية والدقة؛ فإنهم لم يشترطوا في نقلة الأخبار الشروط التي اشترطها علماء المصطلح في الراوي، بل ولا أقل منها، فبعض الأخبار التي تتناقلها وكالات الأنباء الرسمية لا يوثق بها، ولا يركن إلى صدقها، وذلك بسبب روايتها المجهولين:

وما آفة الأخبار إلا روايتها

وكثيرا ما يظهر عدم صحة تلك الأخبار بعد مدة، بعد قليل.

شروط قبول الراوي:

أجمع الجماهير من أئمة الحديث والفقهاء على أنه يشترط في الراوي شرطان أساسيان، هما:

أ- العدالة: ويعنون بها: أن يكون الراوي: مسلما، بالغا، عاقلا، سليما من أسباب الفسق، سليما من خوارم المروءة.

ب- الضبط: ويعنون به: أن يكون الراوي: غير مخالف للثقافات، ولا سيئ الحفظ، ولا فاحش الغلط، ولا مغفلا، ولا كثير الأوهام.

بم تثبت العدالة؟:

تثبت العدالة بأحد أمرين:

أ- إما بتنصيب معدلين عليها، أي أن ينص علماء التعديل أو واحد منهم عليها.

ب- وإما بالاستفاضة والشهرة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم، وشاع الثناء عليه كفاه ذلك، ولا يحتاج بعد ذلك إلى معدّل ينص عليها، وذلك مثل الأئمة المشهورين، كالأئمة الأربعة، والسفيانيين، والأوزاعي، وغيرهم.

محاضرات أ.ب.عصام خليل أ.ب.إبراهيم